مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

أسئلة الكتاب التي خلف كل فصل من الفصول

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

١/ حياد النشاط المالي للمالية العامة يعني:

أ/ أن يكون توزيع النشاط المالي متساوياً بين الأنشطة الاقتصادية.

ب/ ألا يغير من الأسعار النسبية للسلع.

ج/ أن يقتصر النشاط المالي على الخدمات الرئيسية للدولة.

د/ لا شيء مما ذكر.

٢/ إن وجود عجز في الميزانية العامة للدولة يعني في الفكر التقليدي:

أ/ أن الحكومة رفعت الأعباء المالية عن الأفراد.

ب/ إهدار الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع.

ج/ فشل الحكومة في رسم السياسات المالية.

د/ أن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.

٣/ المالية العامة في ظل المفهوم الحديث أكدت على:

أ/ المرتكز النظري للمالية العامة في ظل المدرسة التقليدية مع اختلاف في التطبيق.

ب/ توازن ميزان المدفوعات.

ج/ نوع الإنفاق العام.

د/ الوسائل التي تمكن الدولة من الحصول على الأموال.

٤/ نادت المدرسة التقليدية بوجوب تغطية النفقات العامة بأقل تكلفة ممكنة وذلك:

أ/ لرفع المدخرات الحكومية.

ب/ لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

ج/ لرفع كفاءة استخدام الأموال العامة.

د/ لرفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية في المجتمع.

٥/ إن المفهوم الحديث للمالية العامة وضح أن لتوازن الميزانية العامة آثاراً:

أ/ محايدة على النشاط الاقتصادي.

ب/ انكماشية على مستوى الانتاج القومي.

ج/ توسعية على المطلب الكلي.

د/ لا يمكن تحديد اتجاهها.

٦/ لو أن الحكومة استهدفت رفع مستوى العمالة في الاقتصاد فإن عليها:

أ/ رفع معدلات الضريبة.

ب/ رفع قيمة المضاعف.

ج/ تحقيق توازن في الميزانية العامة.

Scanned with CamScanner

د/ تخفيض للضرائب.

٧/ وجود فائض في الميزانية العامة للدولة يعني في الفكر التقليدي:

أ / أن الحكومة زادت من سياسة الاقتراض.

ب/ أن هناك دافعاً لسوء استخدام الأموال العامة.

ج/ أن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.

د/ لا شي مما ذكر.

٨/ لو أن الحكومة خفضت من الضرائب على دخول الأفراد في ظل نموذج مبسط للاقتصاد فإن أثر ذلك على الميزان التجاري سيكون:

أ / إيجابياً.

ب/ محايداآ

ج/ سلبياً.

د/ لا شيء مما ذكر.

٩/ إن تدخل الدولة من أجل توجيه الموارد الاقتصادية في المجتمع يتقضي:

أ/ التوزيع الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة والخاصة.

ب/ الكفاءة في استخدام الموارد في القطاع العام.

ج/ رفع كفاءة الموارد في القطاع الخاص.

د/ جميع ما سبق ذكره.

١٠/ من المبررات الاقتصادية لتدخل الدولة من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع يقتضي:

أ/ سريان قانون تناقص الغلة.

ب/ سريان قانون تناقص المنفعة الحدية للدخل.

ج/ أن يكون منحنى لورنز شديد الانحناء.

د/ أن إعادة التوزيع خدمة عامة تفيد الفقراء فقط.

١١/ أسلوب تدخل الدولة في حالة وجود الآثار النافعة لإنتاج سلعة ما:

أ / فرض ضريبة على المنتفعين الذين لم يدفعوا مقابل المنفعة.

ب/ فرض ضريبة على الوحدة الاقتصادية صاحبة القرار.

ج/ دفع إعانات للمنتفعين من هذه القرارات.

د/ لا شيء مما ذكر.

١٢/ في حالة وجود الآثار الخارجية الضارة لإنتاج سلعة ما فإن:

أ / نظام السوق ينتج كمية أقل مما يطلب المجتمع.

ب / نظام السوق ينتج الكميات التوازنية التي يطلبها المجتمع.

ج/ نظام السوق يؤدي إلى استخدام موارد اقتصادية أكثر مما يطلبه المجتمع.

د/ لأشيء مما ذكر

Scanned with CamScanner

١٣/ من أجل تحقيق مستوى عال من العمالة على الدولة أن تستخدم:

أ/ السياسة الانكماشية.

ب/ السياسة التوسعية.

ج/ سياسة فائض الميزانية.

د/ لا شي مما ذكر.

١٤/ تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في حالة وجود الاحتكار الطبيعي حتى:

أ/ تحقق أكبر إيراد من ذلك الإنتاج.

ب/ حتى تمنع المحتكر من أن يحقق أقصى ربح ممكن.

ج/ لأن الإنتاج يكون أقل مما يطلبه المجتمع.

د/ جميع ما سبق ذكره.

١٥/ تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية يتطلب من الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي:

أ / لأن نظام السوق قاصر في تحقيق الهدف.

ب/ حتى تشارك القطاع الخاص في أرباح المشروعات.

ج/ حتى تضمن التوازن الاجتماعي الناتج عن التنمية.

د/ لا شي مما ذكر.

١٦/ من الافتراضات التي يقوم عليها تحليل بيكوك – وايزمن:

أ / أن اهتمام الأفراد بمستوى الإنفاق العام أكبر من اهتمامهم بمستوى الضرائب.

ب/ أن حجم الإنفاق العام يرتبط بمستوى الإيرادات العامة.

ج/ تكرار الظروف الاستثنائية.

د/ لاشي مما ذكر.

١٧/ ينص قانون فاجنر على أن:

أ / نمو الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة.

ب / نمو الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي

ج / الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الخدمات العامة.

د/ جميع ما سبق ذكره .

١٨/ المكافآت التي تقدمها الدولة إلى الطلبة الجامعيين تعتبر نفقة عامة:

أ / فعلية.

ب / استثمارية.

ج / استهلاكية.

د / لا شيء مما ذكر.

Scanned with CamScanner

١٩/ ركز الاقتصاديون الحديثون عند دراسة النفقات العامة على:

أ / آثار النفقات العامة.

ب / أنواع النفقات العامة.

ج / الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها النفقات العامة.

د / جميع ما سبق ذكره.

٢٠/ من أسباب النمو الظاهري للإنفاق العام:

أ / الإنفاق الحربي.

ب / زيادة عدد السكان.

ج / انخفاض عدد السكان.

د / انخفاض القوة الشرائية للنقود.

هـ / المساعدات الخارجية.

٢١/ الزيادة المطلقة لنمو الإنفاق العام تعني:

أ / زيادة النفقات العامة بأكثر من الناتج القومي.

ب / زيادة النفقات العامة بأكثر من الإيرادات العامة.

ج / زيادة النفقات العامة خلال الزمن.

د / لا شيء مما ذكر.

٢٢/ النفقات العالمة التحويلية هي:

أ / ما تدفعه الحكومة مقابل الخدمات العامة.

ب / تحويل استخدام الأموال من القطاع الخاص إلى العام.

ج / تحويل استخدام الموارد الاقتصادية من نشاط إلى آخر.

د / لا شيء مما ذكر.

٢٣/ النمو الحقيقي للإنفاق العام يعني:

أ / أن هناك توسعاً في أرقام النفقات العامة.

ب /أن الإنفاق يزداد مع زيادة الإيرادات العامة.

ج / أن هناك زيادة في حجم الخدمات العامة للحكومة.

د / لا شيء مما ذكر.

٢٤/ من أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام:

أ / ارتفاع مستويات الأسعار للسلع العامة.

ب/ تغير طرق الحسابات العامة.

ج /التخصص وتقسيم العمل في النشاطات الحكومية.

د / لا شيء مما ذكر.

Scanned with CamScanner

٢٥/ يمكن تقسيم النفقات العامة التحويلية إلى عدة أقسام حسب:

أ / أنواع السلع والخدمات المشتراه.

ب/ أنواع فئات المجتمع المستفيدة.

ج / الهدف المرجو تحقيقه من كل نوع.

د / معدلات العوائد الاجتماعية المتوقعة.

٢٦/ يتم تحديد أهداف وأولويات الإنفاق العام من قبل:

أ / الاقتصاديين.

ب / الفنيين المختصين.

ج / الإداريين.

د / متخذ القرار في المجتمع.

٢٧/ يمكن أن يؤثر الإنفاق العام على رفع مستوى الأسعار في حالة:

أ / إذا كانت مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة.

ب / إذا زادت الحكومة من دفع الإعانات الاقتصادية.

ج/ إذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً.

د/ لا شيء مما ذكر.

٢٨/ انخفضت أهمية الرسوم في ميزانيات الحكومات المعاصرة:

أ / لأنها لا ترتبط مع المقدرة على الدفع للمكلف.

ب / لازدياد أهمية الضرائب.

ج / من أجل تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة.

د / جميع ما ذكر.

٢٩/ إن عدالة توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع حسب نظرية المنفعة تتحقق عندما:

أ / تتحقق العدالة الرأسية.

ب / تتحقق العدالة الأفقية.

ج / يتحقق كل من العدالة الرئيسية والأفقية.

د / لا شيء مما ذكر.

٣٠/ مبدأ الكفاءة لفرض الضريبة يقتضي:

أ / أن تحقق الضريبة أقصى حصيلة ممكنة.

ب / أن تكون تكاليف تحصيل الضريبة أدنى ما يمكن.

ج / أن تكون الضريبة غير محايدة إذا كان النشاط الاقتصادي غير كفء.

د/ جميع ما ذكر.

Scanned with CamScanner

٣١/ زادت أهمية الإيرادات التجارية في الوقت الحاضر بسبب:

أ / انتشار مبدأ الحرية الاقتصادية.

ب / كفاءة الإدارة الحكومية في إدارة الموارد.

ج / كفاءة الأفراد في إدارة الموارد.

د / تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

٣٢/ أهم الاختلافات بين الرخص والرسوم هي:

أ / الرخص أداة تنظيمية للنشاطات أكثر من الرسوم.

ب / إذا لم يدفع الفرد مبلغ الرسوم فإنه يكون مخالفاً للقانون.

ج / الرخص تقدم مقابل خدمات محددة المنفعة لفئة محددة.

د / الرخصة تدفع بعد الانتفاع بالسلع العامة أما الرسم فلا.

٣٣/ من أهم الأهداف التي وضعت من أجلها المبادئ الأساسية لفرض الضرائب هي:

أ / التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة.

ب / الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع.

ج / كفاءة استخدام النظام الضريبي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

د / جميع ما ذكر.

٣٤/ الإيرادات التجارية هي العوائد التي تحصل عليها الدولة:

أ / من ممارستها لسلطتها العليا.

ب / مقابل تقديم السلع العامة لأفراد المجتمع.

ج / من إدارة أموالها سواء المنقولة أو الثابتة.

د/ لاشي مما ذكر.

٣٥/ أهم الاختلافات حول مفهوم الضريبة بين نظريتي المساومة والتضامن هي:

أ / أن الضريبة اختيارية بالنسبة لنظرية التضامن وإجبارية بالنسبة لنظرية المساومة.

ب / تعتبر الضريبة سعراً يدفعه المكلف مقابل الخدمات العامة لنظرية المساومة؛ أما في نظرية التضامن فتعتبر الضريبة مشاركة من أفراد المجتمع.

ج/ حسب نظرية التضامن تعتبر الضريبة مقابل منفعة مباشرة للفرد؛ أما في نظرية المساومة فلا يحقق الفرد منفعة مباشرة من الضريبة.

د/ جميع ما سبق ذكره.

٣٦/ من الممكن أن تكون الضريبة ذات كفاءة إذا كانت:

أ / غير محايدة.

ب / محايدة.

ج/ ذات حصيلة عالية.

د/ جميع ما ذكر.

Scanned with CamScanner

٣٧/ الغرامة من أهم الإيرادات الإدارية للدولة من ناحية:

أ / تنظيم النشاط الاقتصادي.

ب / تحقيق عدالة توزيع الأعباء المالية بين الأفراد.

ج/ ارتباط مبلغ الغرامة مع المقدرة على الدفع للمكلف.

د/ لا شيء، مما ذكر.

٣٨/ التهرب الضريبي يتضمن:

أ / عدم عدالة في توزيع القيمة الضريبي.

ب / عدم وصول حصيلة الضريبة إلى خزانة الدولة.

ج/ ضعف في التشريع والقوانين المالية.

د/ جميع ما ذكر

٣٩/ من مزايا تصاعد معدلات الضريبة بالطبقات:

أ / أن المكلف لا ينتقل فجأة إلى معدل ضريبة مرتفع.

ب/ أنها أخف عبئاً من معدل الضريبة التصاعدي بالشرائح.

ج/ أنها أسهل في التطبيق من طريق الشرائح.

د/ جميع ما سبق ذكره.

٤٠/ الأساليب المباشرة في تقدير الوعاء الضريبي تقوم على أساس:

أ / تحقيق الدقة في التقدير.

ب / توافر متطلبات معينة لإمكانية استخدامها.

ج / تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي.

د / جميع ما ذكر.

٤١/ الازدواج الضريبي يعتبر:

أ / مشكلة تعتري مرحلة التحصيل الضريبي.

ب / مشكلة في تقدير الوعاء الضريبي.

ج / اقتطاع ضريبي من الوعاء نفسه أكثر من مرة في فترات متعددة.

د / لا شيء مما ذكر.

٤٢/ إن فرض الضريبة بمعدلات تصاعدية لا يمكن تبريره في النظام الضريبي:

أ / ليس له مبرر نظري قوي.

ب / ليس له أساس عملي تطبيقي.

ج / لأنه لا يخدم إلا مصلحة الخزانة.

د / لا شيء مما ذكر.

Scanned with CamScanner

٤٣/ تنازل معدلات الضريبة يعتبر مهما في دراسة الضريبة من ناحية:

أ / مدى عدالة توزيع العبء الضريبي بين المكلفين.

ب / مدى عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

ج / استخدامه كمقياس لدراسة مدى تنازل الضرائب القائمة.

د / جميع ما سبق.

٤٤/ تفرض الضريبة على صافي الثروة على أنها:

أ / ضريبة على ممتلكات الشركات.

ب / ضريبة ذات معدلات تصاعدية مرتفعة.

ج/ تفرض بمعدلات مختلفة حسب نوع الثروة.

د/ لا شيء مما ذكر.

٤٥/ إذا كان المكلف الإسمي يدفع الغرامة هو نفسه المكلف الحقيقي فإن:

أ / الضريبة تكون غير مباشرة.

ب / الضريبة تكون على الأشخاص.

ج / الضريبة تكون على الأموال.

د / لاشيء مما ذكر.

٤٦/ تؤدي ضريبة دخول الأشخاص إلى تخفيض عرض العمل في الاقتصاد إذا كان:

أ / أثر الدخل أكبر من أثر الإحلال للضريبة.

ب / أثر الإحلال أكبر من أثر الدخل للضريبة.

ج / إذا تساوى أثر الدخل مع أثر الإحلال.

د / إذا كان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل.

٤٧/ وعاء الضريبة على دخول الشركات هو:

أ / رأسمال الشركات.

ب / إجمالي إيرادات الشركات.

ج / إجمالي دخول الشركات.

د / لاشيء مما ذكر.

٤٨/ تعتبر الضرائب على التركات مهمة في أي نظام ضريبي لأنها:

أ / ترفع من مستوى الاستهلاك.

ب / تحول الاستثمارات إلى أنواع أقل مخاطرة.

ج/ أداة لتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة.

د/ لا شي مما ذكر.

Scanned with CamScanner